

من خرافات الأزمة المالية في اليونان

فينسينت راينهارت ، كارمين راينهارت

مركز اميريكان انتربرايز

9 مايو 2010

Five Myths about the European Debt Crisis

By Vincent R. Reinhart & Carmen M. Reinhart

American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

• باحث في مركز اميريكان انتربرايز (AEI).

• عمل (17) عاما في المصرف الاحتياطي الأمريكي. وتقلد مناصب عدة فيه. ومنها: مدير قسم الشؤون المالية (2001-2007). نائب مدير قسم التمويل العالمي (1999-2001).

• ماجستير في الاقتصاد. جامعة كولومبيا.

فينسينت راينهارت

• أستاذة علم الاقتصاد ومديرة قسم الاقتصاد العالمي في جامعة ميريلاند.

• باحثة في مركز الشؤون الخارجية (CFR).

• باحثة في المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية.

• باحثة في مركز أبحاث السياسة الاقتصادية.

• دكتوراه في الاقتصاد. جامعة كولومبيا.

كارمين راينهارت

ما أن بدأت أولى بوادر التعافي تبدو على الاقتصاد الأمريكي حتى بدأت أزمة جديدة تبعث القلق في أوصال الأسواق المالية العالمية؛ فالأخبار مليئة بالصعوبات التي تلاحقها اليونان في تمويل عجز ميزانيتها المتورم. إضافة إلى احتمال أن تسري عدوى ديونها إلى أوروبا وما ورائها. لقد خسر اليورو (12%) من قيمته هذا العام. مما أدى إلى هزة في أسواق الأسهم الأمريكية. حيث انخفض مؤشر داو جونز حوالي (6%) في الأسبوع الماضي لوحده.

تدخلت الجهات المعنية. وقدم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي معا خطة إنقاذ مالي بقيمة 141 مليار دولار تجبر اليونان على تقبل بعض الإجراءات التقشفية القاسية. فهل سينجح ذلك؟ أم أن العدوى ستنتشر؟ للإجابة على هذه الأسئلة يمكننا أن نستعين أولاً بكشف الخرافات التي تحيط بهذه الأزمة المالية:

من خرافات الأزمة المالية في اليونان

الخرافة الأولى: أزمة اليونان من نمط جديد

من السهل أن نتصور بأن ما حصل في اليونان ليس إلا نكبة مالية من نكبات القرن الحادي والعشرين تسببت بها المنتجات المالية الحديثة والاقتصاد العالمي المترابط بكثافة؛ ولكن السبب الحقيقي هو أن بعض الدول لجأت إلى الاستدانة لتحقيق مستويات معيشية تتعدى إمكانياتها منذ أن ظهرت هذه الدول إلى الوجود، وهي الآن تعاني مشكلات دفع الديون المستحقة عليها. وإذا عدنا إلى التاريخ، فإن الأنظمة الملكية دأبت في المدة (القرن 14 - القرن 19) على اللجوء إلى التخفيض من قيمة العملة، ومصادرة الملكية الخاصة، والتخلف عن سداد الديون. وفي فترة زمنية أحدث لجأت الدول إلى التخلف عن سداد الديون أو القبول بإجبارها على إعادة تنظيم مدفوعاتها؛ وإذا كان هنالك من الدول من تخلف عن سداد دينه عدة مرات خلال المئة وثمانين عاما الماضية، فإن اليونان كانت في حالة عجز عن تسديد ديونها خلال نصف هذه المدة.

أما في عصرنا الحالي (منذ 2001)، فقد شاهدنا حكومة الأرجنتين وهي تعاني من صعوبات في التمويل، وكان للمحاولات المتكررة لإقرار خطط التقشف أن تسببت بأعمال شغب واسعة، وفي النهاية، وعلى الرغم من مساعدة صندوق النقد الدولي، لم تتمكن الحكومة من إيقاف نزيف الأموال، وعجزت الأرجنتين عن تسديد 132 مليار دولار من التزاماتها المالية، وسقط الاقتصاد الأرجنتيني مكبا على وجهه.

الخرافة الثانية: البنى الاقتصادية الصغيرة كما في اليونان لا يمكنها أن تتسبب بأزمات اقتصادية كبرى

لنتذكر ما حصل في تايلاند ذات الناتج الوطني الإجمالي الأصغر من مثيله في اليونان؛ فقبل 13 عاما أدت المشكلات المالية في هذا البلد إلى قرح شرارة أزمة إقليمية أدت إلى هبوط حاد في أسعار العملات والأسهم في شرق آسيا، ولم تستطع غير كوريا الجنوبية وتايلاند أن تتجنبنا، بالكاد، العجز عن سداد ديونهما من خلال سياسات اقتصادية جديدة

من خرافات الأزمة المالية في اليونان

مؤلمة (كالحمد من الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وإعادة جدولة الديون الخاصة) والدعم الدولي. وكان أن انتهت تلك الأزمة بتقلص الاقتصاد الآسيوي بمقدار (13%).

كيف يمكن للأزمات الاقتصادية أن تنتشر من دولة إلى أخرى؟ أولاً، يجمع بين العديد من الدول أن لها الدائنين أنفسهم (مصارف دولية كبيرة واستثمارات في المضاربة الخارجية). وعندما تعاني هذه الجهات الدائنة من خسائر كبيرة في إحدى الأسواق المحلية فإنها تقوم في العادة بسحب أموالها التي أقرضتها للآخرين. وثانياً، تمثل المشكلات التي تقع في إحدى الدول جرس إنذار للمستثمرين، فيبدؤون بتفحص إمكانية حدوث المشكلة ذاتها لأصولهم المالية أينما وجدت في أنحاء أخرى من العالم. وعندما يكون البحث دقيقاً بما يكفي، نجد أنهم يعثرون دائماً على نقاط مثيرة للقلق، مما يؤدي إلى إطلاق موجة أكبر من الانسحابات. وإن كانت اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا تبتعد عن بعضها البعض بأيمال كثيرة، فإن ذلك لا يمنع من أن تبدو على الحال نفسها في عيني مستثمر قلق: فكلها ذات عجز مالي مستمر وديون كبيرة في ذمة القطاعين العام والخاص.

الخرافة الثالثة: التقشف المالي سوف يؤدي إلى حل مشكلات الديون الأوروبية

إن الحاجة إلى جعل اليونان وغيرها من الدول الأوروبية تحد من حجم الإنفاق الحكومي ليس عبئاً ثقيلاً مصطنعاً يفرضه صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي. فعندما يعتقد المستثمر أن هذا البلد الذي يعيش في مستوى يتجاوز قدراته المالية يسير في طريق نهايته صعوبة الوفاء بالالتزامات، يصبح أسلوب الحد من الإنفاق حقيقة تفرضها حسابات بسيطة.

لكن التقشف المالي نادراً ما أدى إلى نتائج سريعة، فالتقليص الكبير والسريع للإنفاق الحكومي يؤدي في معظم الأحيان إلى تقليص النشاط الاقتصادي أيضاً، وهذا يعني انخفاضاً في حصيللة الضرائب وارتفاعاً في تعويضات التقاعد والحماية الاجتماعية مما

من خرافات الأزمة المالية في اليونان

يؤدي إلى تقويض جهود تخفيض العجز. وحتى إن تم الاستغناء عن أي دين جديد أو تخفيض قيمته فإن العملية تتطلب وقتا للتخلص من دين كبير. والمستثمرون العالميون يتصفون بنفاد صبرهم دائما.

الخرافة الرابعة: اليورو هو المسؤول عن الأزمة المالية اليونانية

عندما تبنت اليونان في يناير 2001 العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) تم اعتبار ذلك بمثابة بركة نزلت من السماء. فمثل هذه الدولة ذات التاريخ المثلث بالتضخم العالي والعملية المتعثرة حصلت على فرصة التعافي من خلال الارتباط بشركاء اقتصاديين أكثر انضباطا. وكانت الجائزة الفورية التي حصلت عليها اليونان جراء العملة الجديدة تتمثل في القدرة على الاستدانة بفوائد أقل.

لكن (زيادة الخير) ليست (خييرا) في كل الأحيان. فقبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل (6%) من إجمالي الناتج الوطني. أما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي (50%). وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى (115%). وبهذا الاعتبار يكون اليورو قد مهد الطريق حقا لليونان كي تقع في الأزمة.

مع ذلك فإن اليونان ليست البلد الوحيد الذي ثمل بالديون. فإيسلندا وبريطانيا. ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية. قد انتهجت سبيل الارتفاع الكبير في حجم الاستدانة من جهات محلية وعالمية. وإن كانت قد تمسكت بعملياتها المحلية. والسؤال الذي يطرح هنا لا يتعلق بسبب دأب السياسيين على الإنفاق بحرية واستجلاب ضرائب غير كافية. فذلك قد يكون جزءا من طبيعتهم. إنما السؤال الحقيقي هو: لماذا تقوم الجهات الدائنة بتسهيل مثل هذه الاستدانة المفرطة؟ والجواب: أينما ذهب تجد المستثمرين يشعرون بالرضى عن أدائهم عندما يكون المناخ الاقتصادي جيدا. وذلك لأنهم يعتقدون بأن الأداء الجيد في الماضي يعني مستقبلا مشرقا.

من خرافات الأزمة المالية في اليونان

الخرافة الخامسة: لا يمكن لأزمة اليونان أن تحدث في أمريكا

أين سمعنا هذه العبارة من قبل؟ في منتصف تسعينيات القرن الماضي، سمعنا من حكومات دول شرق آسيا التي كانت تمر بنمو سريع حينها أن ما حققته من نجاح كان بسبب «القيم الآسيوية». ولكن هذه النبوة تغيرت بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت تلك الدول في المدة (1997-1998)؛ وعلى نحو مشابه، كان كبار المسؤولين الأمريكيين عام 2006 يتحدثون بثقة وهم يتشددون بمزايا «الاعتدال العظيم» بينما كان خبراء الاقتصاد يحذرون من الهدوء الذي يسود سوق العمل المتقلبة خلال العقدين الماضيين. وقالوا لنا بأن المؤسسات المالية صلبة كالصخر ولا تحتاج إلى تمويل، وأن أسواق المال صامدة، وأن أسعار العقارات لن تنهار أبداً في طول البلاد وعرضها. ومن كان ليلقي بالا إليك قبل عام من يومنا هذا إن كنت تصر على أن أحد أعضاء مجموعة اليورو قد يترنح مثقلاً بالعجز؟

إن الخيارات الواضحة التي تواجهها الحكومة اليونانية ليست مما يمكن أن تواجهه أمريكا في المستقبل القريب، ولكن العجز المالي الأمريكي الذي وصل إلى (12%) من إجمالي الناتج الوطني، ومستوى إجمالي الدين الفيدرالي الذي يرتفع بسرعة نحو (100%) من إجمالي الناتج الوطني، إنما هي إشارات إنذار تختبر مدى قدرة الأسواق المحلية والعالمية على التحمل، ومن يعتقد جازماً بأن العم سام قادر دائماً على الاستدانة بأسعار فائدة معقولة فعليه أن يراجع حساباته.